مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

فجوات قطاع التعليم في العراق
(البصرة نموذجاً)

إعداد: الدكتور ضرغام الأجودي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

فجوات قطاع التعليم في العراق (البصرة نموذجاً)

التقرير الإداري لقطاع التربية والتعليم للمراحل ما قبل الجامعية في محافظة البصرة للعام 2022

إعداد : الدكتور ضرغام الأجودي *

مقدمة

أُعِدَّ هذا التقرير إعداداً خاصاً بناءً على البيانات الرسمية لقسم التخطيط والأقسام المعنية الأخرى في مديرية تربية البصرة، وبالاعتماد –أيضاً– على «خطة محافظة البصرة لتطوير قطاع التعليم 2019 – 2022» والتي أعدَّتها منظمة اليونيسيف بالتعاون مع مديرية تربية البصرة.

واسْتُعِينَ بتقارير اللجان المختصة، واللقاءات والاجتماعات مع مسؤولي أقسام التربية في محافظة البصرة، كما جُمِعَت شكاوى المواطنين وأولياء أمور الطلبة الواردة إلى مكتب النائب الإداري في محافظة البصرة حول قطاع التربية والتعليم وحُلِّلَت.

فضلاً عن عشرات الزيارات الميدانية للمدارس واللقاءات مع الهيئات التدريسية، والتعليمية، والطلبة، والتلاميذ، والاستماع إلى مشكلاتهم.

الهدف الرئيس من هذا التقرير هو رصد مشكلات قطاع التربية والتعليم وتشخيصها بدقة، وقياس حجمها الفعلي، وآثارها الحالية والمستقبلية على قطاع التعليم ومستقبل البلاد؛ لإعداد الخطط الكفيلة بمعالجة هذه المشكلات والمعوقات، وتقييم الخطط الحالية ومدى قدرتها على حل الأزمة في قطاع التعليم في محافظة البصرة، وبالتأكيد ما يصدق على البصرة يصدق على غيرها من المحافظات.

ولعل أساس المعضلة كامنٌ في عدم وعي القيادة العليا للبلاد بأهمية قطاع التعليم ومحوريته في تحديد مستقبل البلاد، لذا نجد هناك إهمالاً واضحاً في تعاطي الحكومات المتعاقبة على البلاد في العقود الأربعة الأخيرة مع قطاع التربية والتعليم، إذ يُتَرجَمُ هذا الإهمال بعدم حصول قطاع التعليم على نسبة إنفاق تتجاوز (4%) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد منذ أربعة عقود من الزمان وَفْق بيانات البنك الدولي.

* النائب الإداري لمحافظ البصرة.

راعينا الاختصار والإيجاز في عرض المشكلة وأسبابها، وعرض الحلول المناسبة عن طريق تسليط الضوء على الفجوات في قطاع التربية والتعليم، وبيان مقدار النقص ليتسنَّى للمخطط مراعاة الحاجات الملحة، والسقف الزمني المتاح للمعالجة؛ لأنَّ الأزمة لا تتجه نحو الانفراج في المدى القريب إلا بمقدار محدود.

عرض تاريخي للمشكلة

يعاني قطاع التعليم في العراق عموماً والبصرة خصوصاً من مشكلات وفجوات كبيرة مزمنة تعود إلى أربعة عقود من الزمن، حينما بدأت الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980م، حين تسبَّبت الحرب في عدم انتظام الدوام في المدارس في البصرة واضطرابه، وانقطاعه لفترات طويلة، فضلاً عن حذف جزء كبير من المناهج الدراسية سنوياً، وقد وصلت نسبة الحذف إلى (30–40%) من كتب المنهج، فضلاً عن زجِّ المدرسين والمعلمين في جبهات القتال ضمن الجيش والجيش الشعبي، ففقدت المدارس أساتذتها، وبسبب هذه الحرب العبثية توقَّف بناء المدارس، أو تعميرها وترميمها، وحرمت من التخصيصات المالية، وبقيت أسيرة لحملات بناء المدارس بتمويل شحيح من رسوم طوابع إعمار المدارس.

تعرَّض قطاع التعليم –بعد غزو النظام البائد للكويت– إلى صدمة كبيرة، إذ أصبحت تخصيصاته معدومة، فلا بنايات جديدة، ولا ترميم، ولا صيانة للمباني القديمة، علاوة على إذلال وتجويع للطاقم التعليمي الذي كان يتقاضى ما يعادل دولارين فقط كراتب شهري لا تكفيه لطعام يوم واحد، ممَّا اضطرَّ المعلِّم والمدرِّس إلى امتهان مهن أخرى لا تليق به، كبيع السكائر، أو افتراش الأرصفة؛ لبيع البضائع المستهلكة، أو العمل كعامل بناء، وأدَّى ذلك إلى انهيار المنظومة القيمية للمجتمع، فتهاوى كثيرون أمام الحاجة الملحة، وانزلقوا في الغش، والرشوة، وعدم أداء الواجب المهني والأخلاقي، أمَّا الطالب فكان يعاني من الجوع أيضاً، ومن عدم توفير الملابس، والأحذية، والحقائب، والقرطاسية، والكتب المدرسية، فلا توفرها الدولة، ولا الأسرة تستطيع تأمينها ودامت تلك الظروف الشديدة القسوة (13) سنة من الجوع، والمرض، والضياع، وفقدان الشعور بالأمان، أو الأمل، سبقتها ثماني سنوات من الحرب الطاحنة.

وبعد غزو أمريكا وحلفائها للعراق قُضِيَ على ما تبقَّى من البنى التحتية المتهالكة لقطاع

التعليم بعمليات الحرق، والتخريب المتعمَّد من قبل عصابات دولية منظمة، وبعض الجهلة من الطبقة الرثة، وبسبب سياسات الاحتلال احتدم الصراع الأهلي في العراق، وأصبح ساحة لتصفية الحسابات الدولية، وإثارة النعرات الطائفية والقومية والعرقية، فدخلت البلاد في موجة عنف لسنوات عديدة، صاحبها غزو إرهابي غير مسبوق دمَّر جزءاً كبيراً من البنى التحتية الناشئة لقطاع التعليم.

وسط هذا التراكم من الانهيار والإهمال لم يمر البلد بحالة من الاستقرار حتى عصفت به موجة الاحتجاجات الشعبية التي أضرَّت بقطاع التعليم عن طريق دس شعارات شريرة مثل: (ماكو وطن ماكو دوام)، والتي استهدف مطلقوها تشويه سمعة الثوار بتعطيل المدارس، وزيادة الجهل في المجتمع؛ ممَّا قلَّل من الدعم الجماهيري للثورة، ولم تكن تلك الأزمة تمر حتى داهمت العراق والعالم جائحة (كوفيد 19)؛ لتسبِّب في فشل دراسي كبير، وواسع النطاق على مدى عامين من الدوام الإلكتروني بِلا خبرة، ولا قدرة، ولا مقومات.

واقع قطاع التربية والتعليم في البصرة بالأرقام

ظهرت لدينا –نتيجة لكل ما ذُكِرَ، وما لم نتمكن من ذكره؛ للاختصار– فجوات تعليمية كبيرة في العراق والبصرة، يمكن عرضها بالجداول والمخططات الآتية:

شكل رقم (1) عدد الطلاب في محافظة البصرة يوجد (1,028,769) طالب في البصرة، وهو يفوق تعداد سكان بعض الدول المجاورة.

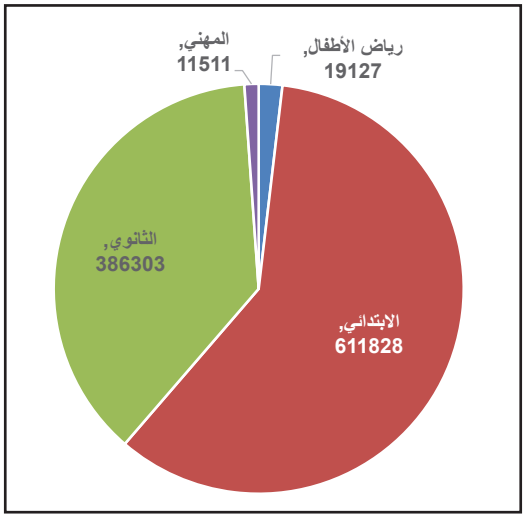

شكل رقم (2) العجز في عدد المباني المدرسية

يوجد عجز (852) بناية مدرسية (توجد 41 مدرسة كرفانية في البصرة).

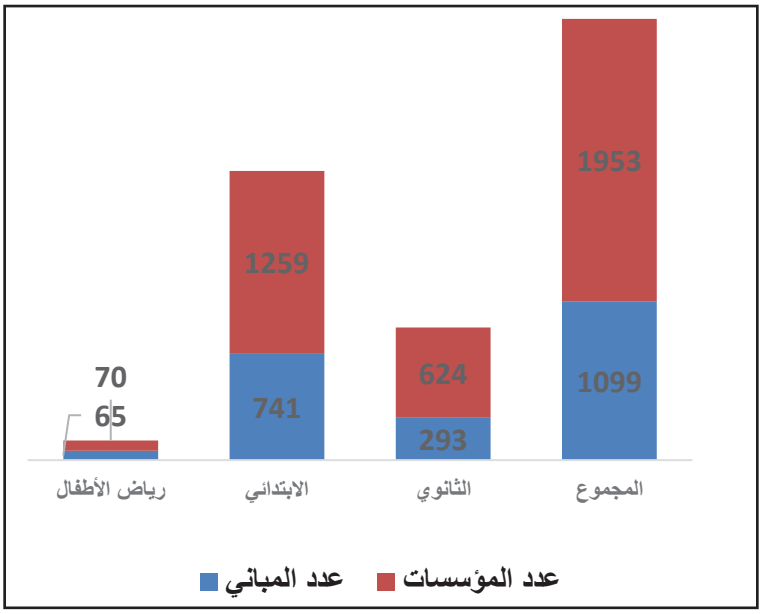

شكل رقم (3) عدد المدارس وَفْق نوع الدوام أكثر من نصف المدارس دوامها ثنائي، وأكثر من ربعها دوامها ثلاثي.

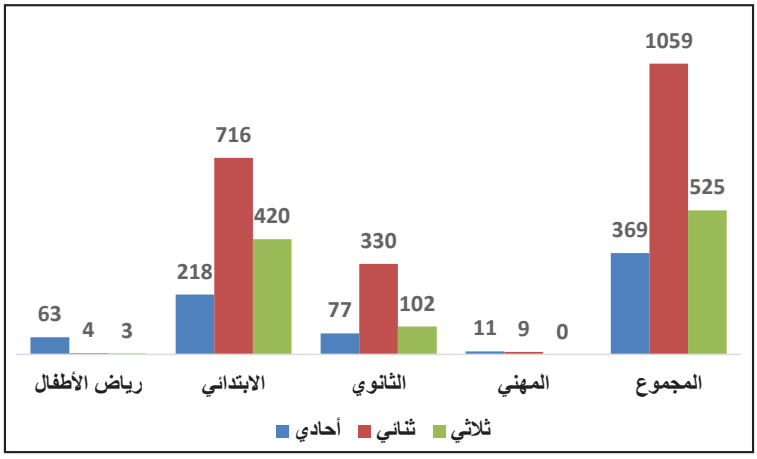

شكل رقم (4) نسبة توفر الخدمات في المدارس.

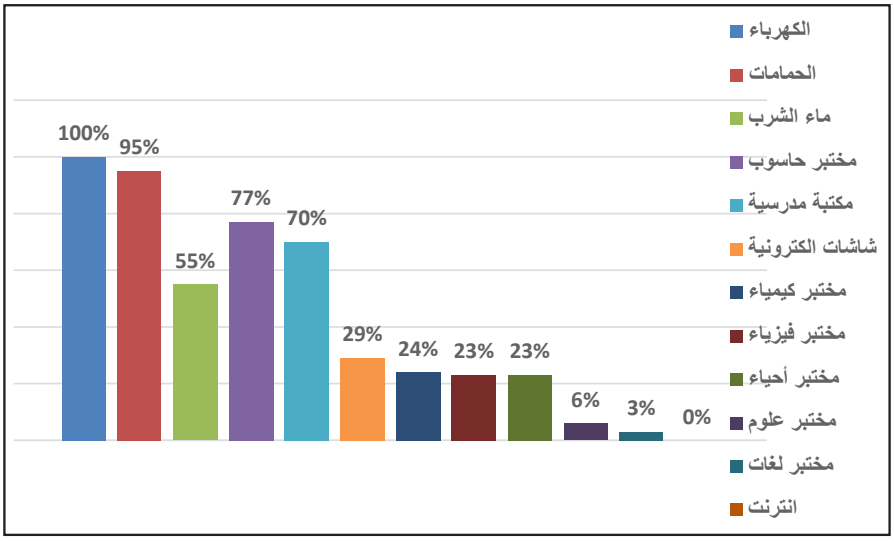

شكل رقم (5) عدد الطاقم التعليمي وعدد الصفوف

وهنا يتبيَّن وجود فائض في الطاقم التعليمي لكن مع سوء في التوزيع.

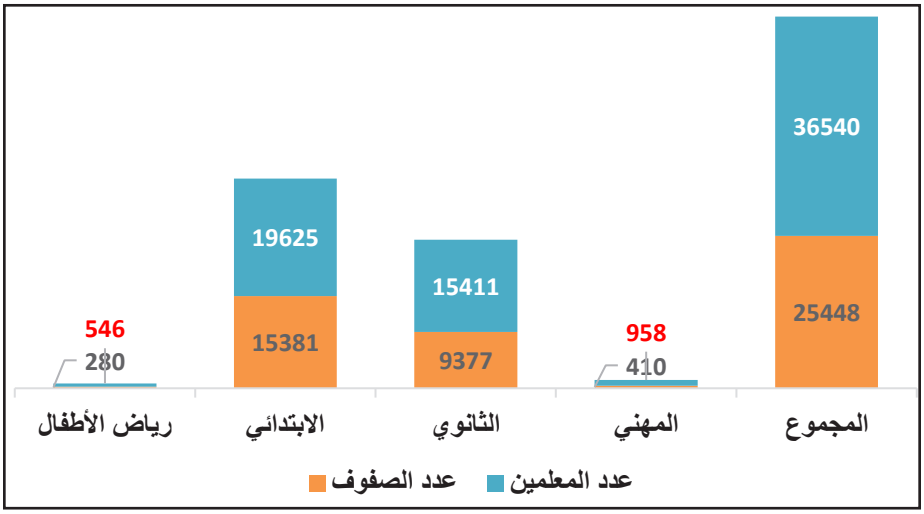

شكل رقم (6) نسبة الطلبة الذين لا يتخطون المراحل الدراسية

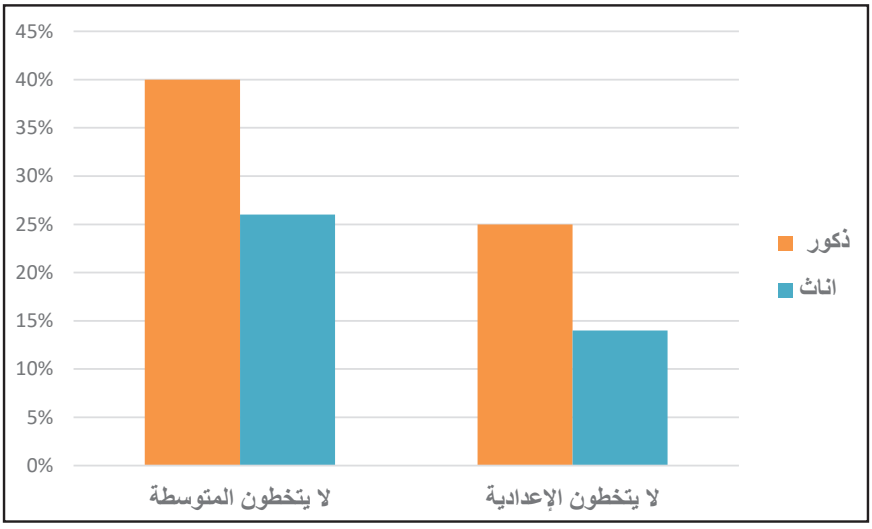

شكل رقم (7) نسبة التعليم الأهلي من القطاع التعليم.

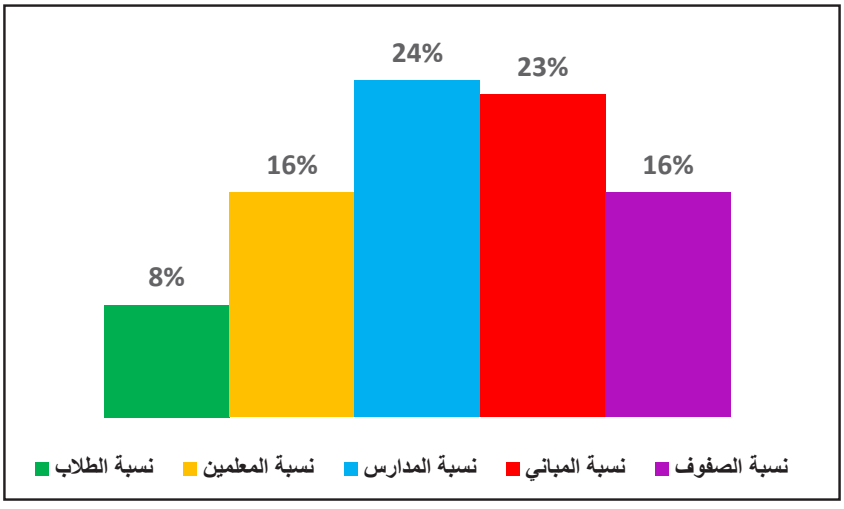

جدول رقم (1) عدد المؤسسات التعلمية الحكومية في محافظة البصرة

نوع المؤسسة	عددها
رياض الأطفال	70
مدرسة ابتدائية	1269
مدرسة متوسطة	325
مدرسة إعدادية	125
مدرسة ثانوية	147
مدارس الموهوبين	1
ثانويات المتميزين والمتميزات	2
ثانويات المتفوقين والمتفوقات	13
إعداديات التجارة	7
إعداديات الصناعة	13
معهد الفندقة والسياحة	1
صفوف التربية الخاصة	85
معاهد الفنون الجميلة	2
أخرى مثل المدارس المسرعة واليافعين	38
المجموع	2013

فجوات قطاع التربية والتعليم

توجد عديد من الفجوات في قطاع التربية والتعليم سنوردها باختصار شديد، هي:

1. فجوة في الأهداف

لا يخفى على الجميع غياب الأهداف العملية التي تتوخاها وزارة التربية من العملية التربوية، والدليل على ذلك أنَّك لو وجَّهْتَ سؤالاً لأيِّ تربويٍّ عن الأهداف الإستراتيجية للتعليم في العراق فسيجيبك أغلبهم بأنَّه لم يسمع بها، وعملياً نجد أنَّ مخرجات التعليم لا تلبِّي حاجة سوق العمل، ولا تلبِّي طموح الخريج؛ لأنَّ الطالب لا يستفيد عملياً من معظم ما يدرسه في حياته، وأوضح مثال على ذلك التعليم المهني الذي يعاني من الإهمال الشديد، والضياع؛ لارتباطه بالوزارة التي لا تُعِيرُ له أي اهتمام، فلم تجهَّزِ الورش بأيِّ معدات منذ منتصف الثمانينيات في القرن الماضي، ويُجْبَر الطلاب على شراء المناهج والمواد الاستهلاكية اللازمة للعمل في الورش المتهالكة.

2. فجوة في المناهج

تخلُّف المنهاج الدراسية، وغياب المنهجية الواضحة لها، فالمحرِّك الأكبر للتغيير في المناهج هو مضاعفة حجمها؛ لزيادة كلف طباعتها، ومن ثَمَّ زيادة مبالغ العمولات والرشى، وكمثال على فشل المناهج أنَّ الطالب يدرس اللغة الإنكليزية (12 عاماً)، لكنَّه يتخرج وهو لا يستطيع التحدُّث بها، إن لم يكن أمياً فيها، أو تدريس طلاب المتوسطة قوانين الفيزياء النووية المعقدة ونظرياتها، مع أنَّ هذا الموضوع لا يتخصَّص فيه إلا (واحد في المليون) ممَّن يدرسونه، وغيرها كثير من الأمثلة.

3. فجوة إدارية

إنَّ غياب الكفاءة في الإدارات العليا لقطاع التعليم، وخضوعها للمحاصصة هو عامل مدمر للعملية التربوية التي أصبحت فاقدة للقائد والموجِّه، مع غياب توزيع الصلاحيات وتمركزها في شخص الوزير، أو المدير العام؛ ممَّا ساهم في نشوء بيروقراطية لا مثيل لها في أسوأ دول العالم، فما زال تعيين مدير مدرسة في قرية شمال العراق أو جنوبه من صلاحية الوزير، وإجازة قصيرة لمعلم في قرية نائية من صلاحية المدير العام، كما يعاني قطاع التعليم من ضعف منظومة الإشراف التربوي والاختصاص؛ لإهمال هذه المنظومة من قبل الوزارة، وعدم توفير الدعم لها، وكذلك عدم كفاءة قسم كبير من

أفرادها. إذ سبَّب سوء الإدارة هدراً في إدارة الموارد المالية والبشرية، مع شيوع المحسوبية والأنانية، وضعف العمل للمصلحة العامة، كما سبَّب تخمة في أماكن محددة، وشَحَّة كبيرة في أماكن أخرى.

4. فجوة في البنى التحتية

لم تبنِ وزارة التربية في البصرة سوى (35) مدرسة في (35) سنة، في حين بنت الحكومة المحلية أكثر من (700) مدرسة منذ عام 2005م، وما زال النقص كبيراً في عدد المباني المدرسية، فمن أصل (1975) مدرسة في البصرة توجد (1099) بناية فقط، وأكثر من (80%) من المدارس تعاني من تعدُّد المدارس في البناية نفسها، والدوام الثنائي أو الثلاثي، إذ يقل وقت الدوام، ونتج عن ذلك حذف عدد من الحصص، مثل: الرياضة، والفنية، وسائر الدروس.

كما يوجد اكتظاظ كبير في الصفوف الدراسية، فمعدل الطلاب في الصفوف يبلغ (37) طالباً في الصف الواحد، وعدد كبير من المباني المدرسية لا تلبِّي المعايير المعمارية والهندسية ومعايير السلامة، فنصف المدارس لا تحتوي على مياه صالحة للشرب، وربعها فقط يحتوي على مختبرات علمية، ولا تلبي معظمها متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا تحتوي جميع المدارس على خدمة الإنترنت.

5. فجوة مالية

لا يتجاوز حجم إنفاق الدولة على التعليم (4%) من الموازنة العامة للدولة، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة مع دول العالم؛ ممَّا نتج عنه انحسار الإنفاق انحساراً كاملاً على التطوير والترميم ونقص حاد في الأموال المطلوبة في التعليم، فضلاً عن البيروقراطية المالية فلا توجد صلاحية أو تخصيصات مالية لمدير المدرسة؛ لإصلاح زجاجة مكسورة، أو تغيير نقطة كهرباء، أو صنبور عاطل.

6. فجوة الأمية

يا للأسف فنسبة التسرُّب من المدارس كبيرة، وتقدرها اليونيسف بعشرة آلاف طالب متسرب سنوياً في البصرة، وأعداد الأميين في ازدياد، في ظل عدم وجود دعم، أو اهتمام ومتابعة لملف مكافحة الأمية، ولا توجد إحصاءات أو تقديرات دقيقة عن عدد الأميين في البصرة.

7. فجوة الخبرات

عانى الأساتذة من تراجع مستويات أدائهم في ظل غياب الدعم الحكومي وضعف إنفاذ القانون وعدم الاستقرار الأمني وغياب الإدارات الفاعلة؛ لعدم وجود برامج تدريب ممنهجة ومستمرة منذ عقود من الزمن للهيئة التدريسية، مع ضعف مخرجات الجامعات، ممَّا نتج عن ذلك ضعف جودة التعليم، وضعف قدرات الهيئة التدريسية، ونستثني من ذلك جزءاً قليلاً من المعلمين والمدرسين من الجيل القديم، وجيل الشباب ممَّن يبذلون جهوداً شخصيةً غير مدعومة من الدولة في تطوير قدراتهم، وبناء شخصياتهم التربوية.

8. فجوة إبداعية

يوجد إهمال واضح للمواهب والطاقات عند الطلبة، فلا توجد برامج لاستكشافها والبحث عنها ودعمها، ما عدا وجود مدرسة واحدة للموهوبين، وعدم وجود برامج لتشجيع المعلمين، والمدرسين، والمديرين المبدعين، والمتميزين.

9. فجوة أخلاقية

يعاني المجتمع من غياب للعدالة الاجتماعية، وحرمان قطاعات وشرائح كثيرة من حقها في التعليم المجاني، إذ نجد غياب البيئة التعليمية المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، فمع وجود (85) صفاً لذوي الاحتياجات الخاصة موزَّعة على (85) مدرسة في البصرة، لكنَّها لا تلبِّي الطموح، وتعاني من نقص كبير في المستلزمات والموارد، مع ضعف الخبرة لمعظم هيئاتها التعليمية.

كما تعاني المنظومة التعليمية من أزمة أخلاقية حقيقية؛ تتمثَّل في الفشل في إكساب الطالب القيم الأخلاقية السامية، كحب الوطن، والإخلاص في العمل، والصدق مع النفس، والوفاء، والإحسان، والنزاهة، والتعاون، والعمل بروح الفريق، وصلابة الإرادة، والثقة بالنفس، بل العكس نجد أنَّ بعض التلاميذ يكتسبون صفات ذميمة في مسيرتهم التربوية، مثل: التنمُّر، والتلفُّظ بالكلمات النابية والبذيئة، والولاء للسطوة والقسوة، والنفاق، والغش، والكذب، فضلاً عن بعض الممارسات السلبية كالتدخين، وغيرها.

10. فجوة في الرقابة والمتابعة

يوجد غياب واضح في الرقابة والمتابعة والتوجيه من قبل الإدارة العليا لمديرية التربية، وانغماسها في العمل المكتبي الروتيني الكلاسيكي، من دون أي أثر على تحسين جودة التعليم، أو تطوير الوسائل، أو حل الأزمات، أو التنبؤ بها.

ما المطلوب لردم هذه الفجوات الخطيرة؟

في الحقيقة بعض هذه الفجوات يتطلَّب جهداً وطنياً على قدر كبير من المسؤولية، وليس جهداً محلياً فحسب، فالخطوة الأولى تتطلَّب الاهتمام الجاد بقطاع التعليم عن طريق منحه التخصيصات المالية المناسبة مع رقابة وفاعلية في الإنفاق، وتوزيع للصلاحيات توزيعاً حقيقياً؛ لتفكيك البيروقراطية، يرافقها تحديث حقيقي وجذري للمناهج يتناسب مع ما وصل إليه العالم من تطور في هذا المضمار، وقبل ذلك إصلاح منظومة التعليم، وتحديد أهدافها تحديداً واضحاً وفعلياً.

أمَّا على الصعيد المحلي فيجب الاستمرار بوتيرة أعلى وأوسع، في دعم قطاع التعليم وتطويره وتحديثه، وتوسيع المبادرات الناجحة للحكومة المحلية في السنوات الماضية، إذِ استطاعت تحقيق الإنجازات الآتية:

- بناء أكثر من (700) مدرسة، إذِ افتُتِحَ هذا العام أكثر من (80) بناية جديدة نصفها هدم لمدارس قديمة، وبناء بنايات جديدة بدلاً منها.
- افتتاح (40) مدرسة ابتدائية بمعايير دولية.
- افتتاح (13) ثانوية للمتفوقين والمتفوقات.

أهداف مقترحة للحكومة المحلية

1. إجراء تغييرات جذرية في الإدارات العليا للمديرية، وإفساح المجال للطاقات الشابة والمخلصة والمهنية في تولي إدارة مفاصل مديرية التربية في البصرة.
2. تسهيل الإجراءات، والقضاء على الروتين، واستخدام التكنلوجيا الحديثة في الإدارة، وتوفير الوقت والجهد على الموظفين، وإتاحة الفرصة للعمل الميداني.

3. تعميم تجربة الإدارة المستندة على المدرسة على جميع المدارس في البصرة لنجاحها، مع توفير الدعم المادي والمعنوي للإدارات المدرسية واستبدال الإدارات التي تخفق في تحقيق أهدافها، وتدوير الإدارات الناجحة.

4. بناء (800) بناية مدرسية جديدة؛ للقضاء على الدوام المتعدد، وعلى الاكتظاظ في الصفوف عن طريق وضع خطة لبناء (250) مدرسة سنوياً.

5. إعادة دمج المدارس التي تمتلك عدداً قليلاً من التلاميذ؛ لتقليل الحاجة إلى البنايات المدرسية، وتخفيف النقص في عدد من التخصصات.

6. دمج المدارس المتوسطة مع الإعدادية الواقعة في البناية نفسها؛ للقضاء على تعدُّدِ الدوامات، ومعالجة النقص في بعض التخصُّصات.

7. زيادة عدد المدارس ذات المعايير الدولية تدريجياً، ونقل الخبرات إلى جميع المدراس في البصرة.

8. افتتاح ثانويات للمتميزين والمتميزات في كل الأقضية، وزيادة عددها في المركز.

9. افتتاح ثانويات للمتفوقين والمتفوقات في كل أقضية المحافظة ونواحيها، وزيادتها في مركز المحافظة.

10. زيادة عدد صفوف التربية الخاصة، وتجهيزها بما يتناسب مع احتياجاتها، مع تدريب الطاقم التعليمي تدريباً احترافياً خارج العراق، ومنحه الحوافز، والتشجيع اللازم.

11. تطوير رياض الأطفال الحالية، وإيلاؤها الاهتمام اللازم.

12. إطلاق حملة حقيقية وجادة وشاملة؛ لمحو الأمية في المحافظة، وتوفير الدعم المالي الكافي لها.

13. النهوض بواقع الإعداديات المهنية، وتحديثها، وتطويرها، وتحديث مناهجها، وتجهيز ورشها بالمكائن الحديثة، وإصلاح العاطل منها، وتوفير مستلزمات النجاح؛ لتساهم في القضاء على البطالة، ورفد سوق العمل بأيدي عاملة ماهرة.

14. النهوض بواقع الإشراف التربوي والاختصاص، وتوفير الدعم المعنوي والمادي اللازمين، وإشراكه في الدورات، مع رفده بالعناصر الكفؤ، والنزيهة.

15. تحديث المدارس، وتوفير الخدمات الأساسية لها، وإنعاشها بالملاعب الخماسية والمكتبات الحديثة، ومختبرات الحاسوب، والعلوم، والمسرح.

16. تكون إدارة، وتشغيل الحوانيت المدرسية من قبل إدارة المدرسة، وتخصَّص أرباحها؛ لترميم المدرسة، ومكافأة العاملين.

17. وضع خطة فعالة لتطوير المعلم والمدرس بصورة فعالة عن طريق خطَّة سنوية لدورات مستمرة ترتقي بأدائهم.

18. وضع آلية فعَّالة لدعم المعلمين والمدرسين المتميزين والمبدعين في عملهم وتشجيعهم ومكافأتهم.

19. وضع آلية فعالة لاحتضان الطاقات والمواهب الطلابية، وتوفير مستلزمات نموها وازدهارها.

20. وضع آلية عملية ذات معايير فعَّالة في إزاحة الإدارات غير الناجحة، وفسح المجال للمثابرين في ارتقاء سلم الإدارة بما يخدم العملية التربوية.

21. دعم القطاع الخاص، وفسح المجال له؛ لنقل الخبرات التعليمية العالمية والتجارب الدولية الناجحة مع تحسين المتابعة والرقابة على التعليم الأهلي وترشيده؛ لضمان الجودة مع خفض الكلفة الدراسية على المواطنين.